

واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

The Reality of Economic Diversification in Algeria

أ.د وثام ملاح¹، أ.د ياسمينه عمامرة²

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، wieme.mellah@univ-tebessa.dz

2 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، amamra.yasmina@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

Abstract:

This study aimed to highlight the extent to which Algeria has succeeded in achieving economic diversification in recent years and reducing its dependence on the hydrocarbon sector. This was accomplished by analyzing economic indicators related to the Algerian economy and the strategies Algeria has devised to mitigate the severity of this dependence.

The study concluded that despite Algeria's efforts to achieve economic diversification, it is still far from realizing this goal. Hydrocarbon sector exports continue to constitute the largest share of the GDP. Furthermore, Algeria has outlined a strategy for 2030 to achieve economic diversification and reduce dependence on the hydrocarbon sector.

Keywords: Economic diversification, hydrocarbon sector, rentier economy.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى نجاح الجزائر في تحقيق التنوع الاقتصادي في السنوات الأخيرة، والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، من خلال تحليل احصائيات المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الجزائري، والاستراتيجيات التي سطرته الجزائر للتقليل من حدة هذه التبعية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر رغم الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي إلا أنها مازالت بعيدة عن ذلك ومازالت الصادرات من قطاع المحروقات هي التي تمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي. وأن الجزائر سطرت استراتيجية لسنة 2030 لتحقيق التنوع الاقتصادي والتحرر من التبعية لقطاع المحروقات الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، قطاع المحروقات، اقتصاد ريعي.

مقدمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية لا سيما تلك التي تعتمد على قطاع اقتصادي واحد أو عدد محدود من الموارد ولغرض حماية اقتصادياتها من تقلبات الأسعار خاصة الدول الربية المصدرة للنفط والتي تمثل عائدات النفط المصدر الوحيد أو الأساسي لإيراداتها، لذا أصبح لزاما عليها البحث عن مصادر أخرى للدخل حتى لا تكون رهينة لتقلبات أسعار النفط.

والجزائر أيضا من الدول الربية، لذا فهي كغيرها من تسعى لتحقيق التنوع الاقتصادي وتعتمده كاستراتيجية للنهوض باقتصادها والحد من التبعية للنفط، وتنوع مصادر دخلها، وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، وتتجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط، ولد بذلت جهود معتبرة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

فما يمثل واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر ؟

أولا. الاطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

1. تعريف التنوع الاقتصادي:

يعرف التنوع الاقتصادي: "هو تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية." (مرزوك و عباس ، 2014 ، صفحة 57) يعرف على أنه: "تطوير السياسات التي تقلل الاعتماد على صناعة أو قطاع واحد مثل النفط من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير والإيرادات الحكومية. حيث يحدث الانخفاض الاعتماد على النفط عن طريق تطوير المواد غير الهيدروكربونية للقطاعات الاقتصادية مثل الخدمات والتصنيع والسياحة والزراعة من أجل أن تصبح مصادر جديدة للإيرادات الحكومية." (Ashraf و Yousuf ، 2018 ، صفحة 4)

ومما سبق يمكن القول أن التنوع الاقتصادي هو استراتيجية تتبعها الدول لتقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي معين، وتنمية قطاعات أخرى لزيادة مرونة الاقتصاد وضمان استدامة

النمو. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليل تأثير الصدمات الاقتصادية الخارجية وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة..

2. أهمية التنوع الاقتصادي:

تمثل أهمية النمو الاقتصادي في النقاط التالية: (عبدالله و عبد الحميد، 2022، الصفحات 413-414)

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل مخاطر الاستثمار.
- تقليل المخاطر المؤدية الى انخفاض حصيله الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات المصدرة، تنفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي الى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة الناتج من زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي الى رفع معدلات النمو.
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.
- تقليل التذبذب فب مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات في تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز النمو الاقتصادي: يدفع إلى تطوير قطاعات جديدة تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي
- خلق فرص عمل: يؤدي إلى تنمية قطاعات جديدة مما يفتح المجال لفرص عمل متنوعة
- زيادة الإيرادات: من خلال تنوع مصادر الدخل وتعزيز القدرة التنافسية
- تحقيق الاستدامة: يضمن استمرار التنمية حتى في ظل انخفاض الموارد الطبيعية.
- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد فرص وظيفية

ومن ثم ارتفاع دول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يدي الى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

3. أهداف التنوع الاقتصادي:

تهدف استراتيجية التنوع الاقتصادي إلى تحقيق أهداف عديدة، منها: (حسين، 2008، الصفحات 26-27)

- تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية: الاعتماد على مورد واحد (مثل النفط) يعرض الاقتصاد لمخاطر كبيرة بسبب تقلبات الأسعار العالمية. التنوع يقلل من هذه المخاطر ويجعل الاقتصاد أكثر استقرارا
- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: التنوع يساهم في بناء قاعدة اقتصادية متعددة القطاعات، مما يدعم نمواً اقتصادياً مستمراً وغير مرتبط بتقلبات الأسواق العالمية
- خلق فرص العمل: يفتح التنوع آفاقا جديدة للتوظيف من خلال تطوير قطاعات مثل الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا، والسياحة، مما يقلل من معدلات البطالة
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا: الاستثمار في قطاعات جديدة يشجع على الابتكار ونقل التكنولوجيا الحديثة، مما يعزز التنافسية الاقتصادية
- زيادة الإيرادات الحكومية: تنوع مصادر الدخل من خلال تطوير قطاعات غير تقليدية يضمن تدفق عائدات متنوعة ومستقرة للخزينة العامة
- تعزيز الأمن الاقتصادي: اقتصاد متنوع يساهم في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية ويقلل من التأثير بالصدمات الاقتصادية الخارجية
- تحسين الميزان التجاري: من خلال تعزيز الصادرات من منتجات غير نفطية، يمكن تحسين التوازن التجاري وتقليل العجز
- رفع مستوى معيشة الأفراد: التنوع يعزز تنمية المجتمعات ويوفر خدمات ومنتجات ذات جودة أعلى، مما يؤدي إلى تحسين جودة حياة المواطنين
- دعم التنمية الإقليمية: الاستثمار في قطاعات متعددة يؤدي إلى توزيع متوازن للتنمية بين المناطق المختلفة داخل الدولة .

4. محددات التنوع الاقتصادي

هي مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة الدول على تحقيق تنوع اقتصادي فعال ومستدام. تنقسم هذه المحددات إلى عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وبنية تحتية. فيما يلي أبرز المحددات: (نجوى، 2024/2023، الصفحات 21-22)

أ. المحددات الاقتصادية: تتمثل في:

- الاعتماد على قطاع معين: الاعتماد المفرط على قطاع مثل النفط أو التعدين يجعل التنوع تحديًا، خاصةً إذا كانت الإيرادات تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع
 - حجم الاقتصاد: الدول ذات الاقتصاد الصغير قد تواجه صعوبة في تنوع الأنشطة الاقتصادية بسبب محدودية الموارد والسوق المحلي
 - الإيرادات والاستثمارات: قلة الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات الجديدة وعدم توفر رأس المال الكافي يعيق تحقيق التنوع
 - التجارة والأسواق الخارجية: الاعتماد على أسواق محددة للتصدير يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، مما يؤثر على جهود التنوع
- ب. المحددات السياسية: تتمثل في:

- الاستقرار السياسي: غياب الاستقرار السياسي والأمني يحد من جذب الاستثمارات ويؤثر على خطط التنوع
 - السياسات الاقتصادية: عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة للتنوع أو تطبيق سياسات اقتصادية غير فعالة يؤدي إلى نتائج ضعيفة
 - الفساد وضعف الحوكمة: انتشار الفساد وضعف المؤسسات يعرقل المشاريع الاستثمارية والتطويرية
- ت. المحددات الاجتماعية: تتمثل في:

- التعليم والمهارات: نقص الكفاءات والمهارات المحلية المناسبة لقطاعات الاقتصاد الجديد يمثل تحديًا كبيرًا

- المقاومة الثقافية: قد يواجه التنوع مقاومة مجتمعية نتيجة التمسك بالقطاعات التقليدية
- النمو السكاني: ارتفاع معدلات النمو السكاني دون توفير فرص عمل مناسبة في قطاعات متنوعة يؤدي إلى ضغوط على الاقتصاد --- .
- ث. محددات البنية التحتية: تتمثل في:
 - البنية التحتية المادية: غياب بنية تحتية متطورة مثل الطرق، الموانئ، الاتصالات والطاقة يؤثر على جذب الاستثمارات في القطاعات غير التقليدية
 - البنية التحتية الرقمية: ضعف التحول الرقمي أو محدودية شبكات الإنترنت تؤثر سلبًا على نمو الاقتصاد الرقمي
 - الخدمات اللوجستية: محدودية الخدمات اللوجستية تعيق وصول المنتجات والخدمات للأسواق المحلية والعالمية
- ج. المحددات البيئية والطبيعية: تتمثل في:
 - الموارد الطبيعية: قلة الموارد الطبيعية المتنوعة قد تقلل من فرص تطوير قطاعات جديدة
 - التغيرات المناخية: التأثير السلبي للتغيرات المناخية على القطاعات الرئيسية (مثل الزراعة) قد يحد من إمكانات التنوع
- ح. محددات خارجية: تتمثل في:
 - التقلبات الاقتصادية العالمية: التغيرات في الأسواق العالمية أو الأزمات الاقتصادية تؤثر على فرص التنوع
 - التنافس الدولي: وجود منافسين أقوى في القطاعات المستهدفة قد يعوق دخول السوق أو الاستحواذ على حصة تنافسية
- سبل التغلب على المحددات وضع استراتيجيات طويلة الأجل واضحة. تطوير البنية التحتية المادية والرقمية. تحسين التعليم والتدريب لتنمية المهارات. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تعزيز

الاستقرار السياسي وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة. النجاح في التعامل مع هذه المحددات يُعزز فرص تحقيق تنوع اقتصادي مستدام وفعال.

5. أنواع التنوع الاقتصادي:

تمثل فيما يلي: (مجلخ و بشيشي، 2022، الصفحات 49-50)

أ. **التنوع القطاعي**: تنمية القطاعات غير النفطية: مثل الزراعة، والصناعة التحويلية، والسياحة، والخدمات المالية. الصناعات الجديدة: تطوير صناعات مبتكرة مثل التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة

ب. **التنوع الجغرافي**: تنمية المناطق الريفية: الاستثمار في المناطق الأقل تطوراً اقتصادياً. توزيع المشاريع والاستثمارات: تقليل التركيز على المدن الكبرى وتوسيع الأنشطة الاقتصادية إلى المدن والمناطق الصغيرة

ت. **التنوع التجاري**: تنوع الشركاء التجاريين: تعزيز التصدير إلى أسواق مختلفة بدل الاعتماد على سوق أو شريك تجاري واحد. تنوع المنتجات المصدرة: تقليل الاعتماد على تصدير مادة أو منتج رئيسي

ث. **التنوع المالي**: تنمية أسواق المال: جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إنشاء أسواق مالية قوية. إدارة الاستثمارات السيادية: استثمار العوائد من القطاعات الرئيسية في صناديق سيادية لدعم الاقتصاد

ج. **التنوع الصناعي**: تشجيع التصنيع المحلي: دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. إدخال التكنولوجيا المتقدمة: تحديث العمليات الصناعية لتشمل الابتكار والإنتاجية العالية

ح. **التنوع في مصادر الطاقة**: الطاقة المتجددة: مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح. الطاقة النظيفة: تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري عبر تبني تقنيات منخفضة الانبعاثات

خ. **التنوع في الابتكار والتقنية**: الاستثمار في البحث والتطوير: لتعزيز الابتكار ودعم الشركات الناشئة. التحول الرقمي: دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز التجارة الإلكترونية

د. **التنوع في العمالة**: تنوع مصادر المهارات: تطوير برامج تدريبية لتأهيل العمالة المحلية لقطاعات مختلفة. جذب الكفاءات الأجنبية: في القطاعات الناشئة لتسريع النمو

ذ. **التنوع السياحي**: أنماط سياحية جديدة: مثل السياحة البيئية، والسياحة العلاجية، وسياحة المغامرات. الاستثمار في البنية التحتية السياحية: إنشاء وجهات سياحية جديدة

ر. **التنوع الثقافي والإبداعي**: دعم الصناعات الثقافية والإبداعية مثل الفنون، والإعلام، والترفيه، والتي تسهم في تنمية الاقتصاد. تطبيق التنوع الاقتصادي يعزز الاستقرار الاقتصادي للدول، ويقلل من التأثير بالصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط أو الأزمات الاقتصادية العالمية.

6. استراتيجيات التنوع الاقتصادي

تهدف استراتيجيات التنوع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على مصادر دخل محدودة، مثل الموارد الطبيعية (كالنفط والغاز)، وتعزيز قدرة الاقتصاد على النمو والاستدامة من خلال تطوير قطاعات متعددة. فيما يلي بعض الاستراتيجيات الرئيسية للتنوع الاقتصادي: (الأنصاري، 2024)

أ. **تطوير القطاعات غير النفطية**: الصناعة والتصنيع: التركيز على الصناعات التحويلية وزيادة القيمة المضافة للموارد المحلية. الزراعة: تحسين الإنتاجية الزراعية باستخدام التقنيات الحديثة وتشجيع الصناعات الغذائية. الخدمات: تنمية قطاعات مثل السياحة، التمويل، الخدمات اللوجستية، والرعاية الصحية

ب. **تعزيز الابتكار والتكنولوجيا**: الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) لتحفيز الابتكار في المنتجات والخدمات. دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة. إنشاء مناطق تقنية وحاضنات أعمال لجذب المواهب والشركات المبتكرة

ت. **التوسع في التجارة الدولية**: تحسين البنية التحتية للنقل والموانئ لتعزيز الصادرات. توقيع اتفاقيات تجارية جديدة مع دول وشركاء اقتصاديين. دعم الشركات المحلية لدخول الأسواق العالمية

ث. **تنمية رأس المال البشري**: تحسين جودة التعليم والتدريب لتهيئة القوى العاملة لاحتياجات السوق المتنوعة. تقديم برامج تدريب مهني ومبادرات لتطوير المهارات

ج. **الاستثمار في البنية التحتية**: تطوير مشاريع النقل والطاقة والمياه لتحفيز الاستثمار في القطاعات الجديدة. استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى

ح. **تعزيز دور القطاع الخاص**: تسهيل الإجراءات لتأسيس الأعمال وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. تقديم حوافز ضريبية ودعم مالي للشركات الصغيرة والمتوسطة

خ. **تعزيز الاستدامة البيئية**: الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل الشمسية والرياح. تطوير صناعات خضراء مثل إعادة التدوير والتقنيات البيئية

د. تنوع مصادر التمويل: تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وزيادة الإيرادات الضريبية من قطاعات متنوعة. تشجيع الادخار والاستثمار عبر إطلاق منتجات مالية جديدة

7. مؤشرات التنوع الاقتصادي:

هي مجموعة من المؤشرات التي تُستخدم لتقييم مدى قدرة اقتصاد دولة ما على تنوع مصادر الدخل والنشاط الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مثل النفط أو الزراعة. تهدف هذه المؤشرات إلى قياس قدرة الاقتصاد على تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مرونته أمام الصدمات الاقتصادية. ويمكن إدراج مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجدول الموالي:

المؤشر	الصيغة الرياضية	أساس الحكم على التنوع	العلاقة بين المؤشر والتنوع
Herfindahl-Hirschmann	$H.H = \frac{\sum_{i=1}^N (X_i/X)^2}{1 - 1/N}$	التوزيع العادل للتوظيف عبر القطاعات هو أعلى معيار للتنوع	كلما انخفضت القيمة، زاد تنوع الاقتصاد
Ogive indices	$OGV.I = \sum_{i=1}^N \frac{(S_i \cdot 1/N)^2}{1/N}$	التوزيع العادل للتوظيف عبر القطاعات هو أعلى معيار للتنوع	كلما ارتفعت القيمة، زاد تنوع الاقتصاد
Entropy index	$ENT = \sum_{i=1}^N S_i \ln \left(\frac{1}{S_i} \right)$	تشابه توزيع العمالة في ولاية أو منطقة مع توزيع الأمة هو مقياس للاستقرار الاقتصادي	كلما ارتفعت القيمة، زاد استقرار الاقتصاد؛ القطاع ذو القيمة العالية هو قطاع التصدير
Hachman index and location quotient	$= \frac{1}{\sum_{i=1}^N [(S_i^{state}/S_i^{country}) \times S_i^{state}]} = \frac{1}{\sum_{i=1}^N [LQ \times S_i^{state}]}$	حصة المنطقة من القطاعات المستقرة أو غير المستقرة هي مقياس للتنوع الاقتصادي	مع اقتراب حصة المنطقة من النشاط الاقتصادي من حصة الدولة في جميع القطاعات، يقترب المؤشر من الصفر
National average index	$NAI = \sum_{i=1}^N \frac{(S_i^{state} - S_i^{country})^2}{S_i^{country}}$	جسد خصائص الصناعات الفردية، والعلاقات بين الصناعات مع النمو الإقليمي وعدم الاستقرار	كلما انخفض التباين، زاد تنوع الاقتصاد
Portfolio variance	$\sigma_p^2 = \sum_{i=1}^N \delta_i^2 \sigma_i^2(X_i) + \sum_{i=1}^N \sum_{j=1, j \neq i}^N \delta_i \delta_j \sigma_{ij}(X_i X_j)$		

المصدر: (عبدالله و عبد الحميد، 2022، صفحة 415)

ثانيا: تحليل لامكانيات التنوع الاقتصادي في الجزائر

1. الإمكانيات المتوفرة في الجزائر المساعدة على تحقيق التنوع الاقتصادي

تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة للتنوع الاقتصادي بفضل تنوع مواردها الطبيعية والبشرية، وموقعها الجغرافي المتميز. وفيما يلي أبرز الإمكانيات التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق التنوع الاقتصادي:

أ. **الإمكانيات الطبيعية:** تمتلك الجزائر أراضي زراعية شاسعة تمثل 17% من المساحة الكلية، خاصة في السهول الشمالية. توفر المياه الجوفية والموارد المائية لتحسين الإنتاج الزراعي تمثل 20 مليار متر³. مع إمكانية تطوير الزراعة الصحراوية باستخدام التكنولوجيا الحديثة (مثل زراعة النخيل والمحاصيل المقاومة للجفاف). إنتاج المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية (كالزيتون، التمور، والحبوب). (سهام، حوحو، و بن دادة، 2017، صفحة 348)

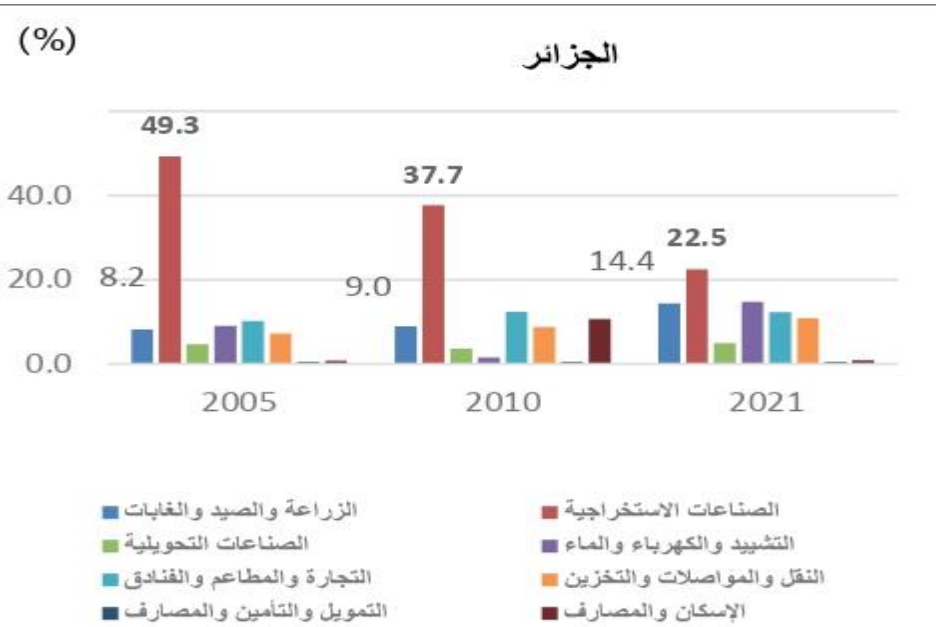
ب. **الإمكانيات السياحية:** تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية متنوعة مثل الصحراء، السواحل، الجبال، والمواقع التاريخية. التراث الثقافي: القصور الصحراوية، المدن الرومانية، المغارات..... (سهام، حوحو، و بن دادة، 2017، صفحة 349)

ت. **البنية التحتية والامكانيات البشرية:** للجزائر مؤهلات من البنية التحتية تتمثل في محطات توليد الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومحطات معالجة المياه، والغاز والنقل العام، والمطارات والموانئ والسكك الحديدية، وكذا خدمات التعليم، والصحة والأمن أما الإمكانيات البشرية فتعتبر عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية لذلك سعت الجزائر للاهتمام بتكوينها عن طريق رسم استراتيجيات لاستغلال الكفاءات العلمية والمهنية.

2. مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر

- **نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي :** في الفترة الممتدة من 2005 الى 2021 تراجعت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 26.8 % لتصل الى نحو 22.5% خلال 2021 بالمقابل ارتفع نصيب قطاع الزراعة والغابات الى 14.4 % خلال 2021 بالمقارنة مع 8.2% سنة 2005. (حسن، محمد ، سفيان ، و صبري، 2023، صفحة 7) والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: حصة الأنشطة الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر



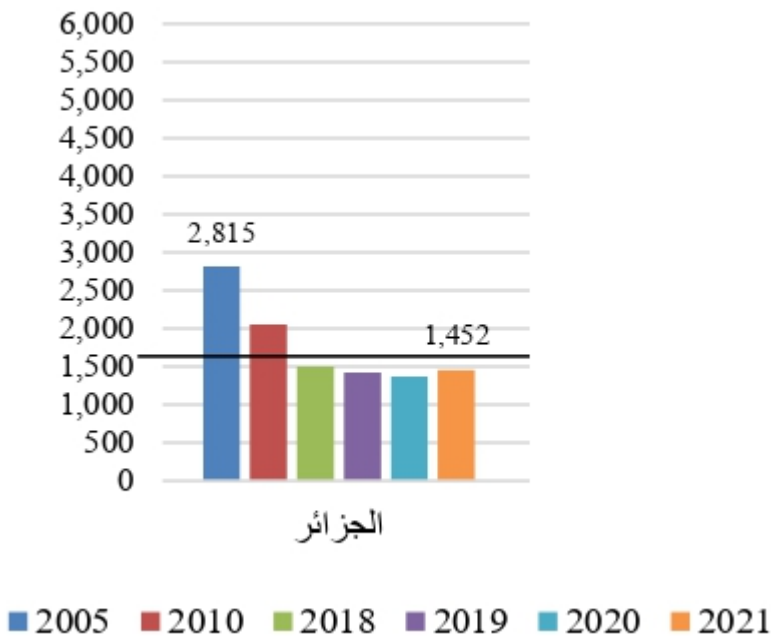
المصدر: (حسن، محمد، سفيان، و صبري، 2023، صفحة 8)

- **الإيرادات العامة:** تتأثر الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط بما فيها الجزائر إلى تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بسبب استحواذ بند الإيرادات النفطية على الحصة الأكبر، حيث بلغت حصة الإيرادات الضريبية نحو 39.2% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2021، واستحوذت الضرائب على السلع والأرباح على نسبة 43.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية بالمقابل بلغت حصة الضرائب على السلع والخدمات على حوالي 41.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية سنة 2021. وبالتالي فإن حصة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة قد شهدت ارتفاعا ملحوظا. (حسن، محمد، سفيان، و صبري، 2023، صفحة 11)
- **العمالة في الجزائر:** تشير الإحصائيات إلى أن العمالة في القطاعات الاقتصادية الثلاثة (قطاع الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات) أن قطاع الخدمات هو الأكثر استقطابا لليد العاملة حيث شهد ارتفاعا من سنة 2005 كان بنسبة 54.7% من إجمالي

العمالة إلى 58.6 % سنة 2021 وكذلك شهدت العمالة في قطاع الصناعة ارتفاعا من نسبة 26.8 % الى 31 % في نفس الفترة، غير أن قطاع الزراعة شهد تراجعا في نسبة العمالة حيث انخفضت نسبة العمالة فيه الى 10.3 % سنة 2021 بعد أن كانت 18.5 % سنة 2005. (حسن، محمد ، سفيان ، و صبري، 2023، صفحة 12)

● مؤشر تنوع الأنشطة الاقتصادية في الجزائر: يوضح الشكل الموالي مؤشر التنوع الاقتصادي الجزائري

الشكل رقم 02 : مؤشر التنوع الاقتصادي لهيرفيندال هيرشمان للاقتصاد الجزائري



المصدر: (حسن، محمد ، سفيان ، و صبري، 2023، صفحة 14)

نلاحظ أن هناك ارتفاع في مساهمة القطاعات الأخرى في التنوع الاقتصادي غير أنه مازالت منخفضة بالمقارنة مع القطاع الاستخراجي.

- **تطور التجارة الخارجية للجزائر:** استحوذت صادرات أهم 10 سلع على حوالي 98,3 % من جمالي الصادرات السلعية، بلغ منها حصة الوقود المعدني حوالي 88,2% في عام 2021 في حين بلغت حصة الأسمدة والمخصبات حوالي 3,64 % (حسن، محمد، سفيان، و صبري، 2023، صفحة 16)

3. آفاق التنوع الاقتصادي في الجزائر

اعتمدت الجزائر على استراتيجية الجزائر لعام 2030 على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات بدءا من عام 2025 حتى عام 2030 بنحو 6.5 % سنويا، إضافة الى تقليص عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية والعمل على الإصلاحات التي تتعلق بالموازنة العامة، وتحسين عمليات التحصيل الضريبي، وترشيد الانفاق العام، وتحسين بيئة مناخ الأعمال، وتحويل المخصصات المالية لتطوير البنية التحتية، من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الى نحو 10 % بحلول عام 2030. (حسن، محمد، سفيان، و صبري، 2023، صفحة 19)

خاتمة: يعتبر التنوع الاقتصادي من الأولويات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر. أظهر البحث أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من هيمنة قطاع النفط والغاز الذي يمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الوطنية والصادرات، مما يجعله عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية. على الرغم من الجهود الحكومية لتعزيز التنوع الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والطاقة المتجددة، إلا أن التحديات لا تزال قائمة. هذه التحديات تشمل نقص البنية التحتية، ضعف التنافسية، محدودية الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى العوائق الإدارية والبيروقراطية. وقد خلص البحث إلى أن تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر يتطلب وضع سياسات متكاملة تعتمد على تشجيع الاستثمار، تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، وتطوير الكفاءات البشرية.

قائمة المراجع:

- Ashraf, M., & Yousuf, A. (2018). *Economic Diversification in the Gulf Region The Private*. Centre Cambridge: The Political Economy of the Middle East.
- الأنصاري, ب. ح. (2024). أكتوبر 11. (التنوع الاقتصادي في تحقيق استقرار مستدام . Récupéré sur <https://drbuthainaalansari.com/blogs/details/16>
- جديوي نجوى. (2024/2023). تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2020. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية. علوم اقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة.
- جمال قاسم حسن، اسماعيل محمد ، قعلول سفيان ، و الفران صبري. (2023). التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات. صندوق النقد العربي.
- سليم مجلخ، و وليد بشيشي. (جوان، 2022). قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996 - 2019. *revue algérienne d'ecnomie et gestion*, 16(1)، الصفحات 46-60.
- عاطف لافي مرزوك، و مكي حمزة عباس . (2014). التنوع الاقتصادي، مفهوم وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 8(31).
- عيساوي سهام، فطوم حوحو، و خولة بن دادة. (01 جوان، 2017). سياسات التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، الصفحات 346-366.
- ناجي بن حسين. (2008). حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى التنوع الاقتصادي. مجلة الاقتصاد والمجتمع(5).
- نصير عبدالله، و حفيظ عبد الحميد. (ديسمبر، 2022). محددات التنوع الاقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية 2000-2019. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 7(2)، الصفحات 410-430.